

لما نال الصرخ وقر له: يا شاء الله وشئت ولد والله وفدي... فاذا انما انت هذه الاقوال يا نزة ٤٤
 عم السنة خاصة وبعامة الاله شاء الله منه لشره واعتد به خلف بمن يصفون الى الموتى دالي الاشياح كل شئ
 وبمن بعزته له كنه غيب وكل شئ فيهم اوفى العالم وبمن رآل منهم جميع مسائل غيب الاشياء والاصحاح والبرصه
 والمنع والاعطاء والتزويج والتوظيف وكل شئ يرجه او يخاف ما يرجه ويخاف... هذه بعلم بطور شئ
 الحلال في تحريم الحلال بالخوارق وهذا بعلم ما يقاوم في دلالاته ان يكون فيها ما يكف وجه الصواب
 الحق القيم وما يزيد في ايماننا المزمع عليه المواقف وما يقف صدر الحق من اليقين وهذه ايضا من شدة الرب
 وما ذكره الخائف في تأديده هذه الاحاديث

أما ما ذكره الرافض في هذه الأخبار من أنها مبرور لما ذكره فقد ذكره هنا ونذكر ما يطعم من أسرارها بطائفة
منهم على إقامته وإقامته وجميعه المراضة والمخالفة ولديني قرارة نفس دون راحة
ما يدل ما ذكره كما تقدم في أخباره في رد دلالة هذه الأخبار عما تحريم الملك بالمعلوم فمع أشبه كما

تقديم
القواعد الأولى
في اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم
 قرعتم أو لا قرعتم أمه جاديت انتهى محمول على كراهته الشرعية. قالوا بواطلائنا شره عليه - أي على بلده بالملكية
 - من باب المبالغة بياناً لشدته بكراهته. فقد ورد اللعنة على من المكره كلعن الخلد والخلد له...
 والبرهان أنه نقول: في هذا الزعم ^{طريق} شياء باطلين: الأول أصل الجاديت على كراهته دون الحرمة وثانيها
 زعمه أنه الشره مطلق على فعل المكره على غير الحرم وثالثها زعمه أنه قاعدة المكره قد يلعب ورابعها
 دعواه أن تحليله تحليل "ليس حرماً وإنما وانهاهي مكرهه فقط" هذه أمور أربعة باطله كل واحد في نفسه
 الأول لهذه الجاديت: أما أصل الجاديت على كراهته دون الشره أو الكفر والشره على بلده بغيره وأقراره به
 ورد فيه كما تقدم الحكم على من حلف بغيره بالشره أو الكفر والشره على بلده بغيره وأقراره به
 أمه بلده بغيره من المكره لا شره وجعل الخلف بغيره نفس القوم من قبله الم انذاراً وانتم تعلمون
 جعل الخلف بالشره كما كذبوا من جعل الخلف بغيره صدقاً والحكم على من حلف بالشره بغيره ويستفيد بالشره
 ونظامه من جعل الخلف بغيره لا يقول لا بل لا بل وحده لا بشره له ثلاث مراء ويستفيد بالشره
 من المبالغة ثم ما تغفل عنه يارب السماوات والأرض والأمر بان تحلف الخلف بالشره ولا يحلف
 سواء من الأمر بالشره أو الخلف بالشره والأمر بان تحلف الخلف بالشره ولا يحلف
 بالشره ولا لا نذار والآباء... كذا ذنب ورد في حكم الخلف وفهم الخلف بغيره. وهذه الأمور
 في النهي والنهاهي والأمر بالشره لا بد من أن تكون له والكفر لا يطلق إلا على من عمل
 خافه النهي للتحريم والأمر بالشره لا بد من أن يكون له والكفر لا يطلق إلا على من عمل
 المحرمات لا بالمباحات والأمر بالشره لا بد من أن يكون له والكفر لا يطلق إلا على من عمل
 يلزم بقوله لا بل لا بل الأمر بالشره لا بد من أن يكون له والكفر لا يطلق إلا على من عمل
 أو شرهما تنقيهاً لقولهم: ومنه لا بد من أن يكون له والكفر لا يطلق إلا على من عمل
 لم ينقطع أنه يعلم أنه محرم في الشرع المستدل بالآيات والنصوص من الآيات والأحكام فانه
 إذا لم يدل النهي على الأمر بالشره لا بد من أن يكون له والكفر لا يطلق إلا على من عمل
 ذلك الأمر لم يدل النهي على الأمر بالشره لا بد من أن يكون له والكفر لا يطلق إلا على من عمل
 بالشره عنه أو بالأمر بالشره لا بد من أن يكون له والكفر لا يطلق إلا على من عمل
 فإذا لم تدل هذه الأشياء على حقيقة النهي على الأمر بالشره لا بد من أن يكون له والكفر لا يطلق إلا على من عمل
 يعرف بغيره التحليل وبأنه عبارة بقاءه أنه صانع بعد هذا من قوله فله العلم التحريم من التحليل
 فله العلم التحريم من قوله: هذا حرام ولا سلب كلاً على التحريم لأن الله يعاينات أوله
 من ظاهرها فله يدل النهي القائل: هذا حرام على التحريم لأن الله يعاينات أوله
 فهم التحريم من قوله: هذا حرام ولا سلب كلاً على التحريم لأن الله يعاينات أوله
 ولم يذني بعبارة تؤدي الحكم على الأشياء مع الإقوال والأفعال وهذا يصير باصحابه وقائله متعلم
 أي لا خلاف من الله سبحانه وتعالى في النهي القائل: هذا حرام ولا سلب كلاً على التحريم لأن الله يعاينات أوله
 يدعيه بالشرائع السماوية ونحوه فتدعي الراعي الخائف من طلب إليه نصاً واحداً صريحاً حكمه على فاعله
 أمره بالأمر بالشره أو بالكفر ثم لا يكون ذلك الأمر مراداً بل يكون مراداً مطلقاً وهو لا يبال في
 في كونه ولا ينجيزه فطلب إليه بأن يرضى أمره بالأمر بالشره أو بالكفر ثم لا يكون ذلك الأمر مراداً بل يكون مراداً مطلقاً وهو لا يبال في